المفعولية قد تبين شرحها بذكر المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين الخ اي من
المنصوبات وبما اشتمل على علم المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد
تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او له او معه هو
اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه
به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه
مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعل
الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها
مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون حقيقة [illegible] كما اذا كان مذكورا
بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب وسماعا
معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كان
بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان
كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل
كرهت في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث

Copyright © King Saud University